

بملاقىهما وكل منهما معنى لغوي واصطلاحا ما يلحقه  
فمنه القصد وقيل بقيد الشر من قولك حج فلان ولا بنا  
اذ اكرم بزيارته واصطلاحا فهو القصد اي التوجه اليه  
المراد بالشرع المشروعة ونهاية سنة واصطلاحا لغة  
فهو مطلق الزيادة واصطلاحا زيادة مخصوصة لا يقال  
مخصوصة وبدون الحكم بل يقال **وجوبه لله الحرام**  
**الذي يملكه** بالبيان في مكة **ويجوز** شرط خمسة  
احدها انما انما انما بقوله **علي في من استطاع الي ذالك**  
اي بيت الله الحرام **سبيلا** والى الثاني انما انما بقوله **من**  
**الاستطاع** ظاهره ان الاستطاع شرط وجوب وهو الذي هو  
عليه ابن الحاجب والذي سئل عليه صاحب المحقق انه  
شرط صحة فمضى الاول الكفر مانع من وجوبه وعالي الثاني  
مانع من صحته واي الثالث انما انما بقوله **الحرام** لا  
يخلو في كونه الحريم شرط وجوب فالعبد القن ومن فيه  
انما يحرمة لا يجب عليه لانه فعلى الله عليه وسلم حج با  
مراجه ولم يوجبه يوم ولده والى الرابع انما انما بقوله  
**البايعين** ولا يخفى ان شرط البيوع بالبيع هو شرط  
في سائر الطاعات والخامس ان يصرح به البيوع وهو  
العقل وهو وما قبله شرط وجوب فلو حج على المكلف

او العبد

ذميمة

او العبد صحح وجهه ولا سقط عنه حجة الاسلام وفي  
وجوبه على الخمر والخنزير قولان مشهوران اول علي  
الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى والله اعلم الناس حج  
البيت من استطاع اليه سبيلا وصرح عنه صلى الله عليه  
وسلم انه قال ايها الناس قد وهب الله عليكم الحج فحسبوا  
الحدوث والاجماع حكاية غير واحد من محمد ووجهه  
او سئل عنه فنهى في سبب فان لم يبت فقل ومن اقر به  
واستغنى من فعله قوله تعالى قال الشيخ في الاحكام الما ومن  
نزل الحج فانه حسيه اي لا يشرط له وليس من ينسب  
وجوب الحج على المرأة وجود الزوج والحرم بل يخرج  
اذا وجد ثم سقط ما موثقه كانت سائبة او محجورا  
والرثقة المأمونة الرجال الصالحون وقيل حتى يلبس  
لبسهم نساءا وما يجب الحج على من اجتمعت فيه الشروط  
**سرق** واحدة **في الغم** زعموا وما حكي انه يجب في كل  
خمسة اعوام فهو مما لا يملكه الله **والسبيل** المذکور ميثاقه  
عن مجموع اربعة اشياء احدها **سرق** **السبيل**  
اي المأمونة فان خاف على نفسه سقط عنه اتفاقا  
وان خاف على بعض ماله وكان يحق له سقط وان  
كان لم يحق له فتكونت الرجوع عدم السقوط وانما ينها